

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي كانون الثاني 2018

في شهر كانون الثاني 2018، تحسّنت غالبية مؤشرات قطاع الاقتصاد الحقيقي قياساً على ما كانته في الشهر الأول من العام 2017. كما سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 237 مليون دولار، وحافظت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملة الأجنبية على مستوى جيد إذ بلغت 35,2 مليار دولار في نهاية كانون الثاني 2018. على صعيد آخر، ازداد النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي الموجودات/المطلوبات في المصارف التجارية، بنسبة جيدة بلغت 1,2% في الشهر الأول من العام 2018 ليصل إلى 222,6 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في كانون الثاني 2018، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 5921 مليون دولار مقابل 6258 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5706 ملايين دولار في كانون الثاني 2017. وارتفعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 3,8% في الشهر الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2017. من جهة أخرى، تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 66,8% في كانون الثاني 2018 مقابل 69,6% في كانون الثاني 2017، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الشهر الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
					الشيكات بالليرة
10,9+	387	349	334	335	- العدد (آلاف)
13,5+	2965	2613	2576	2246	- القيمة (مليار ليرة)
2,3+	7661	7487	7713	6704	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
1,1-	633	640	678	702	- العدد (آلاف)
0,5-	3954	3973	4065	4331	- القيمة (مليون دولار)
0,6+	6246	6208	5996	6170	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
3,8+	8926	8602	8704	8775	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
0,6+	8751	8698	8601	8462	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولرة الشيكات، %
	62,1	64,7	67,0	67,7	- العدد
	66,8	69,6	70,4	74,4	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الثاني 2018، بلغت قيمة الواردات السلعية 1705 ملايين دولار مقابل 5826 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1604 ملايين دولار في كانون الثاني 2017. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 6,3% في الشهر الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2017، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 13,6%. ويجدر التذكير بأن أرقام الواردات السلعية لشهر كانون الأول 2017 تضمّنت زيادة ملحوظة تجاوزت الـ 4 مليارات دولار، ويعود ذلك إلى التأخير في تسجيل البيانات الجمركية المسدّدة لأذونات خاصّة عائدة لشحنات من الفيول لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان تمّت بين 20 تشرين الثاني من العام 2011 ولغاية 31 تشرين الأول من العام 2017.

وتوزّعت الواردات السلعية في الشهر الأول من العام 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 16,2% من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (14,2%)، فمنتجات الصناعة الكيميائية (11,4%)، ثمّ الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (8,0%)، فمعدّات النقل (7,7%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2018، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 14,5% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (9,1%)، ثمّ اليونان (7,8%)، فألمانيا (6,0%)، فالولايات المتّحدة الأميركيّة (4,8%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	الواردات السلعية (مليون دولار)
6,3+	1705	1604	1495	1340	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الثاني 2018، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 283 مليون دولار، مقابل 251 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و229 مليون دولار في كانون الثاني 2017. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 23,6% في الشهر الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2017.

وتوزّعت الصادرات السلعية في كانون الثاني 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 39,0% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (13,6%)، فمنتجات الصناعة الكيميائية (9,7%)، ثمّ منتجات صناعة الأغذية (9,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2018، نذكر: سويسرا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 17,2% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها جنوب افريقيا (15,9%)، ثمّ الإمارات العربيّة المتّحدة (9,1%)، ثمّ تركيا (6,0%)، فالمملكة العربيّة السعوديّة (4,8%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	الصادرات السلعية (مليون دولار) المصدر: المركز الآلي الجمركي
23,6+	283	229	186	250	

الحسابات الخارجية

- في كانون الثاني 2018، بلغ عجز الميزان التجاري 1422 مليون دولار مقابل عجز قدره 5575 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1375 مليون دولار في كانون الثاني 2017.

- في كانون الثاني 2018، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بقيمة 237 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 854 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 167 مليون دولار في كانون الثاني 2017.

قطاع البناء

- في كانون الثاني 2018، تراجعت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 814 ألف متر مربع (م) مقابل 901 ألف م² في الشهر الذي سبق و849 ألف م² في كانون الثاني 2017. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 4,1% في الشهر الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2017.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الشهر الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²) المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال
4,1-	814	849	825	851	

- في كانون الثاني 2018، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 72,3 مليار ليرة مقابل 101,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و63,5 ملياراً في كانون الثاني 2017. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 13,9% في الشهر الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2017.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 427 ألف طن في كانون الأول 2017 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 447 ألف طن في الشهر الذي سبقه و297 ألف طن في كانون الأول 2016. وفي العام 2017، تراجعت هذه الكمّيات بنسبة 1,9% بالمقارنة مع العام 2016.

قطاع النقل الجوي

في كانون الثاني 2018، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5360 رحلة، وعدد الركاب القادمين 273128 شخصاً والمغادرين 324372 شخصاً والعابرين 268 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4552 طناً مقابل 2432 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الشهر الأول من العام 2018، وبالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2017، ارتفعت كلٌّ من حركة القادمين بنسبة 10,8% وحركة المغادرين بنسبة 11,0% وعدد الرحلات بنسبة 0,7% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 24,2%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الشهر الأول من العامين 2017 و2018

التغير، %	2018	2017	
0,7+	5360	5324	حركة الطائرات (عدد)
	36,7	37,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
10,8+	273128	246492	حركة القادمين (عدد)
	38,4	38,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
11,0+	324372	292136	حركة المغادرين (عدد)
	37,7	38,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
41,9-	268	461	حركة العابرين (عدد)
24,2+	6984	5622	حركة شحن البضائع (طن)
	27,5	26,2	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني 2018، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 153 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 559690 طناً والمشحونة 79323 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 21469 مستوعباً. وفي الشهر الأول من العام 2018 وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2017، ارتفع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 19,5%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 7,1%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 0,5%، في حين تراجع عدد المستوعبات المفرغة بنسبة 5,3%.

بورصة بيروت

في كانون الثاني 2018، سجّلت حركة بورصة بيروت تداول 5509441 سهماً قيمتها 45,8 مليون دولار مقابل تداول 11929343 سهماً قيمتها الإجمالية 116,2 مليون دولار في كانون الأول 2017 (4062920 سهماً بقيمة 37,2 مليون دولار في كانون الثاني 2017). وبلغت قيمة الرسمة السوقية 11765 مليون دولار مقابل 11473 مليوناً (12211 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي كانون الثاني 2018، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 70,1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة 29,0% والقطاع الصناعي بنسبة 0,9%.

ثانياً- المالية العامة

في تشرين الثاني 2017، بلغ العجز العام الإجمالي 1326 مليار ليرة مقابل عجز بمقدار 742 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 1625 مليار ليرة في تشرين الثاني 2016). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2016 و2017 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 13744 مليار ليرة إلى 15465 ملياراً، أي بمقدار 1721 مليار ليرة وبنسبة 12,5%. ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية (+1716 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+205 مليار ليرة)، فيما انخفضت الإيرادات غير الضريبية (-200 مليار ليرة). وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية يعود بشكل رئيسي إلى الضريبة على الدخل (+1166 مليار ليرة) ومعظم مصدرها الضريبة الاستثنائية (الأرباح) التي دفعتها المصارف للخزينة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 20383 مليار ليرة إلى 20554 ملياراً، أي بقيمة 171 مليار ليرة وبنسبة 0,8%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 383 مليار ليرة (من 6879 مليار ليرة إلى 7262 ملياراً) عند مقارنتها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2016 و2017 مقابل انخفاض النفقات الأولية (خارج خدمة الدين العام) من 13505 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني – تشرين الثاني 2016 إلى 13291 ملياراً في فترة كانون الثاني – تشرين الثاني 2017، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ازدادت بقيمة 498 مليار ليرة في حين تراجعت التحويلات إلى البلديات بقيمة 921 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 6640 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 إلى 5089 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2017 وانخفضت نسبته من 32,6% من مجموع المدفوعات إلى 24,8% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً كبيراً بمقدار 2173 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 مقابل فائض أدنى مقداره 239 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2016.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المدفوعات الإجمالية في حين تراجعت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2016 و2017.

جدول رقم 6- تطور بعض النسب السنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2- ت 2017	ك 2- ت 2016	
35,3	33,7	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
47,0	50,0	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2018، بلغت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً)

73897 مليار ليرة مقابل 72812 ملياراً في نهاية العام 2017. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1085 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2018 مقابل زيادتها بقيمة 1687 مليار في الشهر الأول من العام 2017.

وفي كانون الثاني 2018، أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئتي 7 سنوات (بقيمة 220 مليار ليرة) و10 سنوات (بقيمة 175 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من فئة 5 سنوات وما دون.

جدول رقم 7- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2016 1	100,00	0,31	4,44	16,42	2,64	21,17	22,30	20,74	7,51	3,45	0,64	0,38
ك 2017 1	100,00	0,30	4,22	21,66	2,52	18,53	22,87	15,47	10,13	2,85	1,27	0,18
ك 2018 2	100,00	0,29	4,16	21,57	2,48	18,56	22,80	15,52	10,00	3,11	1,16	0,34

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يُسجَل تغيير يُذكر في حصص الفئات بين نهاية العام 2017 ونهاية كانون الثاني 2018 حيث شكّلت حصة الفئات من 5 سنوات وما فوق 69,9% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل 30,1% للفئات من 3 أشهر إلى 36 شهراً.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 74867 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2018 مقابل 73843 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (+1024 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2018 2	ك 2017 1	ك 2016 1	
26176	27522	29363	المصارف
%35,0	%37,3	%41,8	الحصة من المجموع
37822	35580	30150	مصرف لبنان
%50,5	%48,2	%42,9	الحصة من المجموع
520	517	548	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,8	الحصة من المجموع
9049	8941	8718	المؤسسات العامة
%12,1	%12,1	%12,4	الحصة من المجموع
1300	1283	1531	الجمهور
%1,7	%1,7	%2,1	الحصة من المجموع
74867	73843	70310	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

انخفضت حصة المصارف من 37,3% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية كانون الأول 2017 إلى 35,0% في نهاية كانون الثاني 2018 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 48,2% إلى 50,5% في التاريخين المذكورين على التوالي. أما حصة القطاع غير المصرفي والتي هي متدنية أصلاً، فاستقرت على 14,5%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني 2018، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 28224 مليون دولار مقابل ما يوازي 28086 مليون دولار في نهاية العام 2017.

وفي نهاية كانون الثاني 2018، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبونز 14034 مليون دولار (أي ما نسبته 49,7% من مجموع المحفظة) مقابل 14178 ملايين دولار (أي ما نسبته 50,5% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2017.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني 2018، بلغ الدين العام الإجمالي 121182 مليار ليرة (أي ما يعادل 80,4 مليار دولار) مقابل 119898 مليار ليرة في نهاية العام 2017. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 1284 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2018 مقابل زيادة قدرها 1936 مليار ليرة في الشهر ذاته من العام 2017. ونتج ارتفاع الدين العام الإجمالي في كانون الثاني 2018 من ارتفاع كل من الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة (+ 1027 مليار ليرة) والدين المحرر بالعملة الأجنبية بما يوازي 257 مليار ليرة (170 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 104902 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2018، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0,4% قياساً على نهاية العام 2017.

وفي نهاية كانون الثاني 2018، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية 75104 مليارات ليرة، مشكّلةً حوالي 62,0% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 46078 مليار ليرة للدين المحرر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 38,0% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخص تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف إلى 35,2% في نهاية كانون الثاني 2018 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 50,3% واستقرار حصة القطاع غير المصرفي على 14,5%.

جدول رقم 9- مصادر تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ك 2018	ك 2017	ك 2016	
35,2	37,5	41,9	المصارف في لبنان
50,3	48,0	42,8	مصرف لبنان
14,5	14,5	15,3	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 10- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ك 2018	ك 2017	ك 2016	
2,9	2,9	3,2	الحكومات
0,0	0,0	0,1	قروض باريس-2
4,4	4,4	3,7	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,3	92,4	92,6	سندات يوروبوندرز
0,4	0,4	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية كانون الثاني 2018، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 335548 مليار ليرة (ما يوازي 222,6 مليار دولار)، مقابل 331433 مليار ليرة في نهاية العام 2017 و308104 مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني 2017. وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة جيدة بلغت 1,2% في الشهر الأول من العام 2018 في حين لم يسجل أيّ تغيير يُذكر في الشهر الأول من العام 2017.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2018، وصلت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 261639 مليار ليرة (ما يوازي 173,6 مليار دولار) وشكّلت 78,0% من إجمالي المطلوبات مقابل 260745 مليار ليرة في نهاية العام 2017 و251033 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2017. وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2018 في حين لم تسجل أيّ تغيير يُذكر في الشهر الأول من العام 2017.

وتراجع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 68,44% في نهاية كانون الثاني 2018 من 68,72% في نهاية العام 2017 مقابل معدّل أدنى بلغ 65,84% في نهاية كانون الثاني 2017.

- في نهاية كانون الثاني 2018، ارتفعت **الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية** إلى ما يعادل 201657 مليار ليرة وشكّلت 60,1% من إجمالي المطلوبات، مقابل 201263 مليار ليرة في نهاية العام 2017 و194107 مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني 2017. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2018 وهي نسبة الإرتفاع ذاتها المسجّلة في الشهر الأول من العام 2017.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 1,3% في الشهر الأول من العام 2018، في حين تراجع ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 0,4%، فراجع قليلاً معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 63,30% في نهاية كانون الثاني 2018 من 63,68% في نهاية العام 2017 مقابل معدّل أدنى بلغ 60,33% في نهاية كانون الثاني 2017.

وفي نهاية كانون الثاني 2018، بلغت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية** ما يوازي 35371 مليون دولار مقابل 35156 مليون دولار في نهاية العام 2017 و33974 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2017. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 0,6% في الشهر الأول من العام 2018 في حين لم تُسجل أيّ تغيّر يُذكر في الشهر الأول من العام 2017.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الثاني 2018، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 7965 مليون دولار مقابل 7481 مليون دولار في نهاية العام 2017 و6403 ملايين دولار في نهاية كانون الثاني 2017.

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2018، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 28724 مليار ليرة (19,1 مليار دولار) مقابل 28831 مليار ليرة في نهاية العام 2017 و27521 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2017، وشكّلت 8,6% من إجمالي الميزانية المجمّعة و32,0% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصة بنسبة 0,4% في الشهر الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2017.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني 2018، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 161864 مليار ليرة مقابل 155893 مليار ليرة في نهاية العام 2017 و132655 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2017. وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 3,8% في الشهر الأول من العام 2018، مقابل تراجعها بنسبة 1,5% في الشهر الأول من العام 2017.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الثاني 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 81038 مليار ليرة أو ما يعادل 53756 مليون دولار، مقابل 54174 مليون دولار في نهاية العام 2017 و50836 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2017. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 0,8% في الشهر الأول من العام 2018، مقابل تراجعها بنسبة 0,4% في الشهر الأول من العام 2017.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الثاني 2018، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 46779 مليار ليرة، مقابل 48163 مليار ليرة في نهاية العام 2017 و54495 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2017. وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 2,9% في الشهر الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,1% في الشهر الأول من العام 2017.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1167 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2018 لتبلغ 25622 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2018، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 217 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 21157 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الثاني 2018، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 23536 مليون دولار مقابل 23601 مليون دولار في نهاية العام 2017 و23125 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2017. وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2017.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية كانون الثاني 2018، وصلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية إلى ما يوازي 208793 مليار ليرة، مقابل 208613 مليار ليرة في نهاية العام 2017 و200310 مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني 2017. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2018، وهي نسبة الإرتفاع ذاتها المسجلة في الشهر الأول من العام 2017. من جهة أخرى، تراجع معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 61,80% في نهاية كانون الثاني 2018 من 62,08% في نهاية العام 2017 مقابل معدّل أدنى بلغ 58,98% في نهاية كانون الثاني 2017. وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 180 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2018 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 918 مليار ليرة (ما يعادل 609 ملايين دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع كلّ من الموجودات من الذهب بمقدار 641

مليار ليرة (425 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 277 مليار ليرة (ما يعادل 184 مليون دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 58 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 657 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 566 مليار ليرة، نتيجة تراجع التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 710 مليارات ليرة (حوالي 471 مليون دولار)، مقابل ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 144 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 427 مليار ليرة.

وفي الشهر الأول من العام 2018، تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 3,3%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,8%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

2م (M2) تشمل 1م وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

3م (M3) تشمل 2م وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2018، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة على 6,64% مقابل 6,65% في نهاية كانون الأول 2017. وانخفض متوسط عمر المحفظة إلى 1402 يوماً (3,85 سنوات) مقابل 1420 يوماً (3,90 سنوات) في نهاية التاريخين على التوالي.

على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدرة خلال شهر كانون الثاني 2018، لتسجل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الثاني 2018، استقرت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 6,49% شأنها في نهاية كانون الأول 2017، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,98 سنوات مقابل 7,07 سنوات في نهاية الفترتين على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني 2018، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 12 نقطة أساس إلى 6,53% مقابل 6,41% في كانون الأول 2017 (5,55% في كانون الثاني 2017)، وارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 47 نقطة أساس إلى 8,56% مقابل 8,09% (8,47%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي كانون الثاني 2018، عاد متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى مستواه الطبيعي، أي 4% مع حجم محدود للعمليات. يُذكر أن هذا المعدل بلغ 35,93% في كانون الأول 2017 و3,03% في كانون الثاني 2017.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 11- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ك 2018 2	ك 2017 1	ك 2017 2	
6,53	6,41	5,55	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,56	8,09	8,47	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
4,00	35,93	3,03	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني 2018، ارتفع قليلاً المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,91% مقابل 3,89% في كانون الأول 2017 (3,52% في كانون الثاني 2017)، وارتفع المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 7 نقاط أساس إلى 7,74% مقابل 7,67% في الشهر الذي سبق (7,26%) في التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي كانون الثاني 2018، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 1,73% مقابل 1,60% في كانون الأول 2017 (1,03% في كانون الثاني 2017).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 12- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ك 2018 2	ك 2017 1	ك 2017 2	
3,91	3,89	3,52	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,74	7,67	7,26	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,73	1,60	1,03	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في كانون الثاني 2018، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 22 يوماً في الشهر الأول من العام 2018.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 35249 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2018 مقابل 35806 ملايين في نهاية كانون الأول 2017. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 557 مليون دولار في الشهر الأول من العام 2018 مقابل ارتفاعها بقيمة 995 مليون دولار في الشهر الأول من العام 2017.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني 2018، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، سجّل مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها ارتفاعاً بنسبة 1,34% قياساً على كانون الأول 2017، وبنسبة 1,56% قياساً على كانون الثاني 2017. فيما لم تظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2018 إلا ارتفاعاً بسيطاً (+0,12%) عند مقارنته مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2017.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,05% في كانون الثاني 2018 قياساً على كانون الأول 2017 وبنسبة 5,55% قياساً على كانون الثاني 2017. وعند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2018 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2017، يكون قد ارتفع بنسبة 4,55%.

